

نشرة إعلامية

INFCIRC/648

Date: 3 August 2005

GENERAL Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ تلقتها الوكالة من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية

في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، تلقت أمانة الوكالة مذكرة شفوية مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية (إيران). وبناءً على الطلب الوارد في المذكرة الشفوية، يرد مستنسخاً طيه نص تلك المذكرة على سبيل إعلام الدول الأعضاء كافة.

وفي تلك المذكرة الشفوية، أبلغت إيران الوكالة، في جملة أمور، بأنها قد "قررت استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم بأصفهان في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥." وطلبت إيران من الوكالة "أن تكون على استعداد للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالضمانات في التوقيت المناسب قبل استئناف الأنشطة الخاصة بمرفق تحويل اليورانيوم."

ورداً على المذكرة الشفوية، أبلغت الوكالة إيران، في رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بأنه حتى يتسنى تنفيذ الضمانات على نحو فعال في مرفق تحويل اليورانيوم، ستحتاج الوكالة إلى تركيب معدات مراقبة إضافية في مرحلتَي الدخل والخرج بخطوط معالجة معينة قبل استئناف أية أنشطة من هذا القبيل وأن الوكالة ستحتاج، قبل نقل أكسيد اليورانيوم الثماني على النحو المزمع، إلى التحقق من المواد النووية المعنية. وأخبرت الوكالة إيران أيضاً بأنها عاكفة، لهذا الغرض، على إعداد المعدات الضرورية لمرفق تحويل اليورانيوم وأنها تتوقع أن يكون بمقدورها تركيب المعدات في غضون الأسبوع المقبل. كما أخبرت الوكالة إيران بأنه، "ضماناً لاستمرارية المعلومات، من الضروري أن تمتنع إيران عن إزالة أختام الوكالة وعن نقل أية مواد نووية في مرفق تحويل اليورانيوم إلى أن يتم تركيب معدات المراقبة وتحقق الوكالة من تلك المواد."

وفي القرار الذي اعتمده مجلس المحافظين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (الوثيقة GOV/2004/90) رحّب، في جملة أمور، بأن إيران قد قررت مواصلة وتمديد تعليقها لجميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء وأنشطة إعادة المعالجة؛ وشدّد على أن التنفيذ الكامل والمستدام لهذا التعليق، الذي يمثل تدبيراً طوعياً غير ملزم قانوناً من تدابير بناء الثقة يتعين أن تتحقق منه الوكالة، هو أمر أساسي لتناول القضايا المعلقة. كما رجا المجلس من المدير العام أن يواصل التحقق من أن التعليق سارٍ ويبلغ أعضاء المجلس، في جملة أمور، إذا لم يتم الالتزام تماماً بالتعليق. وبناءً على ذلك، يحيط المدير العام أعضاء مجلس المحافظين والدول الأعضاء كافة، بواسطة هذه النشرة الإعلامية، علماً بالأمر.



عاجل

مذكرة شفوية رقم: 350-1-17/928

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا تحياتها للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشرفها الإفادة بما يلي:

- منذ مطلع الثمانينات، ظل البرنامج النووي السلمي لإيران وحققها الثابت في الحصول على التكنولوجيا النووية هدفاً لحملة واسعة ومكثفة إلى أقصى حد من الحرمان والعرقلة والتدخل والتضليل.
- فقد أُلغيت من جانب واحد تعاقبات سارية وملزمة تتعلق ببناء محطات للقوى النووية؛
- وُمُنعت بشكل غير قانوني مواد نووية اشترتها إيران وامتلكتها بصورة شرعية؛
- وأعيقت ممارسة إيران لحقها كمساهمة في العديد من الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات المختصة بالقوى النووية؛
- ومؤسست بانتظام تدخلات مجحفة وقسرية بغية منع وإعاقة وتأخير تنفيذ اتفاقات نووية أبرمتها إيران مع أطراف ثالثة؛
- وأشيعت بانتظام اتهامات لا تستند إلى أي أساس ضد البرنامج النووي لإيران، المقصور على الأغراض السلمية وحدها.

وفي حين ظلت حقوق إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار تُنتهك على نحو جسيم وبشكل منتظم، ورغم استمرار دول رئيسية أطراف في المعاهدة في عدم الامتثال للعديد من التزاماتها بموجب المواد الأولى والرابعة والسادسة من المعاهدة بصفة عامة، وبمقتضى الفقرة ٢ من المادة الرابعة تجاه إيران خصوصاً، واصلت إيران بعناية الامتثال لجميع التزاماتها وفقاً للمعاهدة. وفي الوقت نفسه وبغية منع المزيد من القيود غير القانونية وغير الشرعية على ممارسة إيران لحقوقها، اضطرت إيران إلى التحفظ بشأن أنشطتها المشروعة، بتجنب الإفصاح عن تفاصيل برامج لم تكن بأي حال، في جميع الحالات تقريباً، ملزمة بكشف النقاب عنها طبقاً لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الذي عقده مع الوكالة.

- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أبرمت إيران اتفاقاً مع كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، كانت تتوقع صراحة أن يفتح صفحة جديدة من الشفافية التامة والتعاون وإمكانية الحصول على التكنولوجيات النووية وسائر التكنولوجيات المتقدمة. وقد وافقت إيران على عدد من التدابير المهمة تحقيقاً للشفافية إلى جانب تدابير طوعية لبناء الثقة، نفذتها جميعاً بشكل فوري وتام.
- فقد وقعت وبدأت على الفور في التنفيذ التام للبروتوكول الإضافي؛
 - وفتحت أبوابها أمام واحدة من أكثر عمليات الوكالة التفقيشية توسعاً واقتحاماً؛
 - وقدمت وصفاً تفصيلياً لأنشطتها النووية السلمية، وهي الأنشطة التي جرت جميعها في ظل الامتثال التام لحقوقها والتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛
 - وشرعت واستمرت بلا انقطاع على مدى العشرين شهراً الماضية في تعليق حقها الشرعي في إثراء اليورانيوم كتدبير لبناء الثقة؛

- كما قامت في شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إثر اتفاقات أبرمتها مع ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة [اختصاراً: مجموعة الدول الثلاث]/الاتحاد الأوروبي في بروكسل وباريس على التوالي، بمدّ تعليقها الطوعي ليشمل أنشطة تتجاوز كثيراً تعريف الوكالة الأصلي لأنشطة "الإثراء" بل وحتى الأنشطة "المتصلة بالإثراء".

وقد عملت إيران بشكل وثيق مع الوكالة، في غضون العامين الماضيين، لمعالجة القضايا والتساؤلات المطروحة بشأن برنامجها النووي السلمي. وحُسمت حالياً جميع القضايا المهمة، لا سيما تلك المتعلقة بمصادر اليورانيوم الشديد الإثراء. ولم يبق شئ في الواقع لطي هذه الصفحة، باستثناء بضعة تساؤلات، قائمة على تخمينات في الأغلب.

وقد تأكد تكراراً، على ضوء عمليات التفتيش الدقيق التي أجرتها الوكالة في إيران، أن التفتيش والتمحيص، أياً كان قدرهما، لن يكشفاً قط عن أدنى درجات التحريف إلى أنشطة عسكرية. وأكد المدير العام، في الفقرة ٥٢ من تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ أنه "لا يتوافر حتى تاريخه دليل على أن المواد والأنشطة النووية التي لم يسبق الإعلان عنها والتي أشير إليها آنفاً قد تعلقت ببرنامج تسليح نووي". وبعد مضي عام وأكثر من ألف يوم عمل استغرقها إجراء عمليات تفتيش هي الأكثر تشدداً، أكد المدير العام مجدداً في الفقرة ١١٢ من تقريره الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أن "جميع المواد النووية المعلنة في إيران قد تم حصرها، وبالتالي فإن تلك المواد لا تُحرّف نحو أنشطة محظورة".

ولم تحصل إيران للأسف على شئ يُذكر في المقابل، إن كانت قد جنت شيئاً على الإطلاق، بل قامت تكراراً، بتوسيع تدابير الثقة التي اتخذتها طواعية والتي لم تقابل سوى بنكث الوعود وزيادة المطالب. بل إن الوعود التي قطعتها مجموعة الدول الثلاث على نفسها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن التعاون النووي والأمن الإقليمي وعدم الانتشار لم تُنفذ حتى الآن. ولم تف الدول الأوروبية الثلاث بتعهداتها في شباط/فبراير ٢٠٠٤ بأن "تعمل فعلياً على أن يتم الاعتراف خلال انعقاد مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالجهود التي بذلتها إيران، بحيث يعمل المجلس بعد ذلك على أساس ما أفاد به المدير العام إذا ومتى ارتأى ضرورة لذلك، طبقاً للممارسة المعتادة فيما يخص تنفيذ اتفاقات الضمانات والبروتوكول الإضافي"، وذلك على سبيل الاستجابة لقيام إيران بمدّ تعليقها ليشمل التجميع وتصنيع المكونات، إلى أن وافقت إيران في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ على تمديد التعليق الطوعي ليشمل مرفق تحويل اليورانيوم الذي كانت أمانة الوكالة قد حددته أصلاً باعتباره يقع خارج نطاق أي تعريف يخص "الأنشطة المتصلة بالإثراء". كما لم تلتزم مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي باعترافها، في اتفاق باريس المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بـ"الحقوق المخول لإيران ممارستها بموجب معاهدة عدم الانتشار وفقاً لالتزاماتها في إطار هذه المعاهدة، دون تمييز".

وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من المفاوضات التي أعقبت اتفاق باريس، بات جلياً أن رغبة مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي تتجه ببساطة إلى إطالة أمد المفاوضات وجعلها عديمة الجدوى، بما يخل بممارسة إيران لحقها الثابت في استئناف أنشطتها المشروعة الخاصة بالإثراء، وأن تلك المجموعة ليست لديها النية أو القدرة على تقديم مقترحاتها بشأن ضمانات موضوعية تكفل الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي، فضلاً عن ضمانات أكيدة تتعلق بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والنووي وتعهدهات قاطعة تخص القضايا الأمنية.

وفي خطوة أخرى تشهد على رغبة إيران في ضمان نجاح المفاوضات، لكي يتسنى أيضاً أن ينال برنامج إيران النووي الشرعي تأييد الغرب وثقته، اقترحت إيران على مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي أن تطلب من الوكالة وضع أساليب تقنية وقانونية ورقابية لبرنامج إيران الخاص بالإثراء، كضمانات موضوعية تكفل أن يظل برنامج إيران النووي مكرساً للأغراض السلمية وحدها. وبينما قبل عضو واحد في مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي الاقتراح، حال عدم توافق الآراء بين أعضاء المجموعة دون اللجوء إلى الوكالة باعتبارها إطاراً ذا حجية وغير منحاز للخروج من المأزق.

وأخيراً عرضت إيران، في ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥، مجموعة من الحلول لتوفير ضمانات موضوعية اقترحها علماء ومراقبون مستقلون شتى ينتمون إلى الولايات المتحدة وأوروبا. وشملت مجموعة الحلول ما يلي:

١- إقامة علاقات متينة وذات نفع متبادل بين إيران ومجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي، توفر أفضل ضمان لاحترام شواغل كلٍّ من الطرفين؛

٢- تقييد برنامج إيران الخاص بالإثراء، بغية الحيلولة، عن طريق ضمانات تقنية موضوعية، دون وجود أي شاغل بشأن الانتشار:

أ- دورة وقود مفتوحة، للقضاء على أي شاغل بشأن إعادة المعالجة وإنتاج البلوتونيوم؛

ب- سقف إثراء عند مستوى اليورانيوم الضعيف الإثراء؛

ج- تحديد مدى برنامج الإثراء بحيث يقتصر على تلبية متطلبات الوقود الطارئة لمفاعلات القوى الإيرانية؛

د- تحويل كل اليورانيوم المثري إلى قضبان وقود فوراً، لكي تنتفي حتى الإمكانية التقنية للقيام بالمزيد من الإثراء؛

هـ- اتباع نهج تدريجي ومرحلي إزاء التنفيذ، بغية البدء بأقل جوانب برنامج الإثراء حساسية والانتقال تدريجياً إلى الإثراء مع تزايد الثقة بالبرنامج؛

٣- الإطار التشريعي والرقابي

أ- البروتوكول الإضافي؛

ب- حظر دائم لتطوير وتكديس واستخدام الأسلحة النووية، عن طريق تشريع وطني ملزم؛

ج- تعزيز لوائح مراقبة التصدير الإيرانية؛

٤- الرصد المعزز

أ- استمرار تنفيذ البروتوكول الإضافي؛

ب- وجود مفتشي الوكالة بصفة مستمرة في الموقع في مرافق التحويل والإثراء، لتوفير ضمانات إضافية لم يسبق لها مثيل.

وحالت ضغوط خارجية دون نظر مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب وبطريقة جادة في هذا الاقتراح الذي يمكن أن يوفر إطاراً يُبدد فيه بقدر معقول شواغل جميع الأطراف. وحتى الجهد الإضافي الذي بذلته إيران لإنقاذ العملية باقتراح البدء عن طريق التفاوض في تنفيذ المرحلة ١ من ذلك الاقتراح، المتعلقة باستئناف محدود لأعمال مرفق تحويل اليورانيوم – الذي لم يسبق قط أن شابهته أوجه القصور المزعومة بأي حال، والذي هو خالٍ عملياً من إمكانية الانتشار – مع اتخاذ تدابير إضافية في مجال بناء الثقة والمراقبة والرصد، أساءت مجموعة الدول الثلاث والاتحاد الأوروبي تفسيره فاعتبرته إنذاراً.

ومن أجل تصحيح أي تصور خاطئ بشأن وجود إنذار، وضمان عدم إضاعة أي فرصة للتوصل إلى تسوية متفق عليها، وافقت إيران على تمديد فترة التعليق الكامل لشهرين آخرين، استجابةً للالتزام من جانب وزراء مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي في جنيف بأن يقدموا أخيراً المجموعة الشاملة لاقتراحاتهم بشأن تنفيذ اتفاق باريس بنهاية تموز/ يوليه أو أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٥، أي بعد الاتفاق بقرابة تسعة أشهر.

وأوضحت إيران في جنيف أن أي اقتراح من مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي يجب أن يتضمن تصور تلك المجموعة للضمانات الموضوعية بشأن الاستئناف التدريجي لبرنامج إيران الخاص بالإثراء، وأن أي محاولة لتحويل الضمانات الموضوعية إلى وقف نهائي أو تعليق طويل الأمد لا تتفق مع نص وروح اتفاق باريس ولذلك فهي غير مقبولة لإيران.

وحرصاً منها على إنقاذ المفاوضات، عرضت إيران على مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي، في رسالة إلى الوزراء بينما كانوا يضعون مجموعة اقتراحاتهم في صيغتها النهائية، أكثر الحلول مرونة:

- بدء أعمال مصنع أصفهان (مرفق تحويل اليورانيوم) بقدرة منخفضة وفي إطار رصد كامل النطاق، بينما توضع معكم ومع الشركاء المحتملين الآخرين ترتيبات استيراد مادة التلقيم وتصدير الناتج؛ (بدأت بالفعل المفاوضات حول هذه الترتيبات وتم التوصل إلى اتفاق أولي.)
- إجراء مزيد من المفاوضات حول ترتيب مقبول للطرفين لتشغيل محدود أولي في ناتانز، أو السماح للوكالة بوضع ترتيب أمثل بشأن الكميات وآليات الرصد وسائر مواصفات هذا التشغيل المحدود الأولي في ناتانز؛
- يستمر التفاوض بشأن التشغيل الكامل النطاق لناتانز على فرضية أنه سيكون متوافقاً مع احتياجات مفاعلات الماء الخفيف من الوقود.

ومقابل كل جهودها الصادقة ومرونتها القصوى، لم تتلق إيران اقتراحاً حتى اليوم، وتشير كل المعلومات العلنية والدبلوماسية، ولا سيما خطاب وزراء مجموعة الدول الثلاث المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، إلى أن مضمون الاقتراح الذي سيقدم في النهاية سيكون مرفوضاً تماماً. فقد أبلغنا بأن الاقتراح لن يتناول حق إيران في التطوير السلمي للتكنولوجيا النووية، وليس ذلك فحسب، بل سيقصر كثيراً عن تصحيح القيود غير القانونية وغير المبررة الموضوعية على التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لإيران، ناهيك عن توفير ضمانات أكيدة بشأن التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والنووي

وتعهدات قاطعة بشأن القضايا الأمنية. وفي حين أوضحنا بجلاء تام أن أي حافز لن يكفي للمساس بحق إيران الثابت في جميع جوانب التكنولوجيا النووية السلمية فإن مثل عروض الحوافز هذه هي في حد ذاتها مهينة وغير متكافئة كلية مع إيران وقدراتها وإمكاناتها واحتياجاتها الضخمة.

وقد أصبح بديهياً الآن أن المفاوضات لا تسير على النحو الذي يقضي به اتفاق باريس، بسبب سياسة مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي المتمثلة في إطالة أمد المفاوضات دون أدنى محاولة للمضي قدماً في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق طهران أو اتفاق باريس. وهذا الاستمرار المطول لا يهدف إلا إلى خدمة غرض إبقاء التعليق سارياً لأي مدة تلزم لجعل الوقف النهائي واقعاً لا يمكن تغييره. وهذا يتناقض مع نص وروح اتفاق باريس ولا يتماشى مع مبادئ التفاوض بحسن نية.

وبعد هذه المدة الطويلة من المفاوضات وهذا الكثير الذي فعلته إيران لاستعادة الثقة وبعد ما أبدته من مرونة، لا يوجد مبرر لأي مزيد من التأخير في تنفيذ المرحلة الأولى من اقتراح إيران، بالاستئناف المحدود لعمل مرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان، الذي لم يسبق أن شأبته أوجه القصور المزعومة بأي حال، والذي هو خالٍ عملياً من إمكانية الانتشار. ومع الترتيبات الإضافية المقترحة، لا ينبغي أن يترك الاقتراح أي عذر لأي أحد.

ويجب أن نشدد على أن لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، دون تمييز، حقاً ثابتاً في إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية. وبما أن هذا الحق "ثابت"، فلا يمكن المساس به أو تقليصه بأي مبرر. وستكون أي محاولة لعمل ذلك محاولة لتقويض دعامة من دعائم المعاهدة بل المعاهدة نفسها في الواقع.

وإيران، مثلها مثل أي دولة أخرى غير حائزة لأسلحة نووية، ليس عليها أي التزام بأن تتفاوض وتسعى للتوصل إلى اتفاق من أجل ممارسة حقها "الثابت"، ولا يمكن إلزامها بأن تعلقه. وتعليق إثراء اليورانيوم، أو أي تدبير مشتق من ذلك التعليق، هو تدبير طوعي ومؤقت لبناء الثقة، نفدته إيران من أجل تعزيز التعاون وطي صفحة ما فرضه الغرب على إيران من أنماط الحرمان من إمكانية الحصول على التكنولوجيا. وهو ليس غاية في حد ذاته، ولا يمكن أن يفسر بأنه تخلٍ دائم عن نشاط مشروع كل المشروعات أو أن يحوّل إلى ذلك التخلي، بحيث يديم، بدلاً من أن يخفف، نمط الحرمان من إمكانية الحصول على التكنولوجيا.

ومازال التعليق نافذاً منذ قرابة ٢٠ شهراً، بجميع عواقبه الاقتصادية والاجتماعية التي تمس آلاف الأسر. وقد أخفقت مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي في إزالة أيٍّ من قيودها المتعددة الجوانب على إمكانية حصول إيران على التكنولوجيا المتقدمة والنووية. وحاولت، بمنطق معكوس، أن تطيل أمد التعليق، محاولة بذلك أن توسع عملياً نطاق قيودها بدلاً من الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بأن تزيل تلك القيود.

وكما أكد مجلس محافظي الوكالة فإن التعليق "يمثل تدبيراً طوعياً غير ملزم قانوناً من تدابير بناء الثقة". وحين يعترف المجلس نفسه صراحةً بأن التعليق "ليس واجباً ملزماً قانوناً" فإن أي صيغة لفظية من المجلس لا يمكن أن تحوّل هذا التدبير الطوعي إلى عنصر جوهرى لأي شيء. والواقع أن مجلس المحافظين ليس لديه سبب وقائعي أو قانوني، ولا أي صلاحية منصوص عليها في النظام الأساسي، لتقديم هذا المطلب أو إنفاذه، أو فرض عواقب نتيجة له.

وعلى ضوء ما تقدم، قررت إيران استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم بأصفهان في ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

وبهذا نرجو من الوكالة أن تكون على استعداد لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضمانات في الوقت المناسب قبل استئناف أنشطة مرفق تحويل اليورانيوم.

وتريد جمهورية إيران الإسلامية أن تضمن عدم ادخار جهد في سبيل التوصل إلى استئناف يتم عبر التفاوض لأنشطة الإثراء التي تقوم بها. وهي، لذلك، على استعداد لأن تواصل، بحسن نية وبطريقة سريعة وموجهة صوب تحقيق النتائج المرجوة، مفاوضاتها مع مجموعة الدول الثلاث/الاتحاد الأوروبي. وفي غضون ذلك، ستواصل إيران الحفاظ على تعليقها الطوعي لجميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء. ويجدر بالملاحظة أن الوكالة لم تكن في الأصل تعتبر مرفق تحويل اليورانيوم داخلاً في هذه الفئة.

وإيران ملتزمة بعدم الانتشار وبنزع الأسلحة النووية، وتعتبر الأسلحة النووية والقدرة على إنتاجها أو الحصول عليها أمراً مضرراً بأمنها. وستواصل إيران التقيد بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، كما ستواصل العمل بنشاط على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا من الأمانة تعميم هذه المذكرة رسمياً بصفة وثيقة إعلامية، وتغتتم هذه الفرصة لكي تعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسمى آيات تقديرها.

فيينا، في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥



إلى
أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لعناية: الدكتور محمد البرادعي
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية